١ – القدس عاصمة فلسطين العربية

بقلم: الدكتورة هالة ابو حمدان

استاذة في كلية الحقوق الجامعة اللبناني

halaabouhamdan@hotmail.com

في آب ١٨٩٧ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا بزعامة تيودور هرتزل، وفيه وضع حجر الأساس لمشروع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان اختيار فلسطين مبنياً على كونها الأرض الموعودة ل"شعب الله المختار" أي اليهود. هذا في الظاهر. لكن الحقيقة أن السعي كان لإقامة دولة لليهود في أي مكان في العالم. وقد وقع الاختيار بداية على أوغندا في شرق افريقيا. لكن رفض اوغندا للأمر، وارتباط فلسطين بأسطورة "أرض الميعاد التوراتية"، كذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي لأرض فلسطين كرابط بين القارات الثلاث وكبوابة بين الشرق والغرب، جعل الحركة الصهيونية تركّز على المطالبة بها، إلى أن انتزعت وعداً من بلفور وزير خارجية بريطانيا التي أصبحت بعد هزيمة الدولة العثمانية وانسحابها، الدولة المنتدبة على فلسطين. بعد ذلك، إثر مجازر ارتكبتها العصابات الصهيونية، تمّ طرد جزء كبير من السكان العرب، واستقدام أعداد كبيرة من اليهود من مختلف أنحاء العالم، وتوطينهم بدل أهل الأرض المبعدين. منذ ذلك الحين، استمرت دراما العرب من النكبة إلى النكسة إلى استمرار التراجع العربي أمام الغطرسة الإسرائيلية مدعومة من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية. وعقدت بعض الدول العربية اتفاقيات صلح مع العدو الإسرائيلي على أمل إنهاء هذا الصراع وتحصيل الحقوق التي لم يستطع السلاح انتزاعها. لكن التجربة برهنت أن إسرائيل هي التي كانت تحصل على مكاسب نتيجة هذه الاتفاقات ونتيجة وقوف المجتمع الغربي إلى جانبها. ومن ذلك ما حصل في موضوع القدس حيث أنها لم تراع لا المعاهدات الثنائية ولا القرارات الدولية، بل أعلنتها عاصمة لها، ضاربة بعرض الحائط بالشرعية الدولية، حتى وصول ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة، واعترافه بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل واتخاذه قراراً بنقل سفارة بلاده إليها.

فللقدس خصوصية تاريخية ودينية وسياسية تميزها، وتجعل لها مكانة وجدانية خاصة.وهي تعتبر مدينة مقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام. يرجع تاريخها إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وهي إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم.وللقدس وضع محوري في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أكدت القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة على الوضع الخاص للقدس، ابتداء من قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي اعتبر القدس "كياناً منفصلاً"، ونص على أن تدويلها أفضل وسيلة لحماية المصالح الدينية بالمدينة المقدسة، وأنشأ مجلس وصاية لإدارة المدينة نيابة عن الأمم المتحدة. لكن الكيان الصهيوني لم يحترم القرارات الدولية، وقامت الميليشيات اليهودية، بعد انتهاء الانتداب البريطاني، ومع إعلان دولة العدو في العام ١٩٤٨ باحتلال مناطق تقع غربي المدينة أو ما يعرف بالقدس الغربية، وهي الأحياء التي نمت وتطورت منذ أواخر القرن التاسع عشر، بما فيها من أحياء عربية. وبعد حرب العام ١٩٦٧ سيطر العدو على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وأخضعها للقوانين الإسرائيلية وأعلن ضمّ القدس إلى كيانه، واعتبرها عاصمته الأبدية.معظم الدول لم تعترف بهذا الاحتلال، ولم تفتح سفارات لها في القدس. بل صدرت قرارات أممية تدعو للحفاظ على وضع القدس، ومنع تهويدها، مثل

القرار رقم ٢٥٢ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٨ والذي اعتبر فيه أن "كل الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التي قامت بها إسرائيل، وبما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، إجراءات باطلة" ودعا القرار إسرائيل إلى أن "تلغي هذه الإجراءات، وتمتنع فورا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير وضع القدس". والقرار رقم ٢٦٧ لعام ١٩٦٩ الذي ندد فيه بكل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات العربية، واعتبرها ملغاة. كذلك القرار رقم ٢٩٨ عام ١٩٧١ الذي دعا فيه إسرائيل بإلحاح إلى "إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة وعدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس قد يفهم منها تغيير وضع المدينة أو يجحف بحقوق السكان ونصائح المجموعة الدولية أو بالسلام العادل الدائم".

سنة ١٩٨٠، عمدت إسرائيل إلى ضم المدينة رسمياً، إلا أن مجلس الأمن اعتمد مجموعة من القرارات رفض فيها الضمّ، من بينها القرار ١٩٨٠/٤٧٦ الذي أكد مجدداً أن "جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والرامية إلى تغيير معالم المدينة ليس لها أي سند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين"، بالإضافة إلى القرار رقم ٤٧٨ عام ١٩٨٠ الذي يتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ويدعو الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

القرار الصادر في ١٩٨١/١٠/٢٨ اعتبر ان أي تغييرات في القدس غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي وعائق امام عملية السلام.عام ١٩٩٠، صدر القرار رقم ٦٧٢ الذي يستنكر المجزرة التي وقعت داخل ساحات المسجد الأقصى والقدس، ويؤكد موقف مجلس الأمن بأن القدس منطقة محتلة.وفي ١٢/٩ /٢٠١٥ صدر القرار الذي يشجب الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية. نذكر أيضاً القرار الصادر في ٢٠١٦/١/٦ الذي أكد على ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. وفي نفس السنة، صدر القرار رقم ٢٣٣٤الذي يؤكد أن إنشاء إسرائيل المستوطنات بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ –بما فيها القدس الشرقية – ليس له أي شرعية قانونية، ويطالب تل أبيب بوقف فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وعدم الاعتراف بأي تغيرات في حدود الرابع من يونيو/حزيران ٦٧.

وبالنسبة الى منظمة اليونسكو التي تمثل مرجعية دولية ثقافية وتراثية وتاريخية علمية، فقد اعتمدت تعريفاً قانونياً لإسرائيل بانها قوة احتلال، وكل ما تقوم به لتغيير الامر الواقع كما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٦٧ هو انتهاك وإجراء احتلالي باطل قانونياً، وطالبت اليونسكو إسرائيل كقوة قائمة على الاحتلال بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقرارات اليونسكو المتعلقة بتراث مدينة القدس القديمة وأسوارها، كما طالبتها بوقف جميع اعمال الحفريات والانفاق والهدم داخل وفي محيط بلدة القدس القديمة، ووقف جميع الانتهاكات والتجاوزات التي تؤجج التوتر بين اتباع الديانات.

هذه القرارات وغيرها التي صدرت بخصوص القدس وفلسطين، تؤكد أن إسرائيل هي قوة احتلال، وأن ضمّها لمدينة القدس غير مشروع. لكنها لم تؤثر على القرار الإسرائيلي بتهويد القدس وجعلها عاصمة للكيان الصهيوني. فالقرارات الدولية بصورة عامة لا قيمة حقيقية لها ما لم تكن متبناة من قبل قوة دولية كبرى وبخاصة من قبل القوة العظمى أي الولايات المتحدة الأميركية. إنما في حالة فلسطين والقدس، الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بشكل فاضح، وبالتالي فهي تعرقل أي قرار قد يؤخذ ضدها وصولاً إلى استخدام حق الفيتو، وتسعى جاهدة لتغليب وجهة نظرها وتحقيق أمانيها وسياساتها. كما حصل في**١٨ كانون الأول ٢٠١٧، حين جرى** التصويت على مشروع قرار مصري في مجلس الأمن الدولي يرفض إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، نال موافقة جميع الدول الأعضاء في المجلس، باستثناء الولايات المتحدة التي استخدمت

الفيتو ضده. لكن، بعد ذلك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم ٢٢ تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١، والذي اتُّخذ تحت عنوان «قرار بالاتحاد من أجل السلام»، وهو في هذه الحالة يصبح ملزمًا وله مفاعيل قرارات مجلس الأمن وقد رفضت فيه الجمعية العامة أي تغيير في وضع مدينة القدس.

كل هذه القرارات لم تؤثر على الولايات المتحدة التي وقفت بصورة دائمة إلى جانب الكيان الصهيوني، إلى أن أعطته وعداً بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة. إذ أصدر الكونغرس قانون سفارة القدس، في تشرين الأول ١٩٩٥، وهو ينص على أنه ينبغي الاعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية بدلاً من تل أبيب، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها في موعد أقصاه أيار ١٩٩٩. ولكن لم يجرؤ أي رئيس على تنفيذه وكان الرؤساء يصدرون قرارات دورية كل ستة أشهر لتأجيل تنفيذه. إلى أن جاء الرئيس الحالي دونالد ترامب الذي نفذ الوعد بنقل السفارة تأكيداً للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، غير آبه بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن. ترامب هو الرئيس الأميركي الأكثر شفافية ووضوحاً بين الرؤساء الأميركيين. فما كان يقوم به من سبقوه بالخفاء، أعلنه صراحة، وأظهر حقيقة السياسات الأميركية. وفكرة الشرق الأوسط الجديد التي ولدت جنيناً كبرت حتى أصبحت اليوم غولاً تجسد في صفقة القرن التي تهدف للقضاء على القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية قومية سياسية إلى قضية في حدها الأقصى إنسانية. وما إشعال الحروب الدينية في المنطقة، وإذكاء الفتنة الطائفية والمذهبية إلا خدمة لإسرائيل ولمصالحها.

إنّ فلسطين التاريخية بما فيها قطاع غزة والقدس، هي جميعها تحت الاحتلال. وقرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، هو بنظرنا موضع تشكيك، حيث أعطى قسماً من أراضي فلسطين لكيان غاصب. وهو بذلك يخالف المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٣٤ من قانون المعاهدات للعام ١٩٦٩. فلا أحد يملك حق التصرّف بأراضي الشعوب خلافاً لحقها في تقرير مصيرها. إن فلسطين كانت دولة قائمة حسب صك الانتداب، احتلتها إسرائيل بموجب صفقة دولية آنذاك، واليوم يجري استكمال تلك الصفقة بنظام عالمي، يريد أن يعطي للكيان الصهيوني ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية بما فيها القدس.

إنّ إعلان الدولة الفلسطينية (داخل ما تبقى من فلسطين التاريخية) في العام ١٩٨٨ حظي باعتراف مئة وأربع وثلاثين دولة من دول العالم. لكن إسرائيل تكمل قضم ما تبقى من أرض وسيادة لهذه الدولة الناقصة السيادة أصلاً. القدس مدينة عربية وهي عاصمة فلسطين التاريخية، وقرار الاعتراف بها عاصمة لكيان العدو يعتبر مخالفًا للقوانين والالتزامات والمبادئ والقواعد الدولية كلّها، ومعظمها من القواعد الآمرة، والتي لا يجوز مخالفتها تحت أي ظرف من الظروف. وهو يعتبر خرقًا لقرارات الشرعية الدولية الممثلة بمنظمة الأمم المتحدة. كما أنّه مخالف لميثاق الأمم المتحدة لاسيّما المادة ١٣ التي تقول: «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفق أحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

ولكن يبقى للاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني أثر خطير، وذلك بسبب صدوره عن دولة عظمى لها تأثيرها في المجتمع الدولي. فكما نفّذ وعد بلفور، يمكن لوعد ترامب أن يصبح واقعاً لا يمكن تغييره خصوصاً مع التخاذل العربي والتآمر الدولي. واشنطن اتخذت قرارها بنسف عملية السلام التي رعتها منذ مؤتمر مدريد وما تلاه من جولات والتي كانت تترك قضية القدس لمفاوضات الحل النهائي، وهي لا تتعامل مع المسألة باعتبارها قضية شعب وهوية وطنية وتقرير مصير، بل بمنطق تجاري تبادلي منفعي.

لكننا نقول إن القدس ستظل عربية، وعاصمة أبدية لدولة فلسطين المستقلة، وهذا ما تؤكده الأرض والحقائق التاريخية، وقرارات الشرعية الدولية، ولا بد لإرادة الشعوب أن تنتصر في نهاية الأمر على كل أنواع المؤامرات وسلب الحقوق وتشويه الحقائق والتاريخ.